الجهات الدولية المسؤولة والمؤشرات المطبقة في محاربة الفساد في العالم

أولا: المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي

1- البنك الدولي:

مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية، وأداء الحكومات، والحد من الفساد، عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنويا تقريرا مفصل عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات استطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.

2- منظمة الشفافية الدولية:

هي مؤسسة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعوا " بيتراجيت، هدفها هو العمل على مكافحة الفساد، والحد منه خلال وضع التشريعات والإجراءات، يتمثل سلوكها في العلانية والتصريح للبيانات، والأرقام والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والإنفاق الحكومي، من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع والفضاء،معرفة مجريات الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة، وتعد "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد " الفرع الوطني لهذه المنظمة.

ثانيا: مؤشرات قياس الفساد

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي صدر منها المؤشر
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد	يقيس الفساد بين المسئولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات.	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يقيس مدى إدراك المسئولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمعة، علما إن إدراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب	البنك الدولي & منظمة الشفافية الدولية

	ذلك 3 مسوحات.	
مؤشر حق التعبير والمساءلة	يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة،وحرية الصحافة، والحريات المدية، والحقوق السياسية.....الخ	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذا المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم الآتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	يقيس هذا المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري	البنك الدولي

لقد أفضت تجارب العديد من الهيئات المستقلة والكاشفة لبؤر الفساد في العالم ، أنه على الرغم من وجود العديد من المؤشرات الفاعلة التي تعمل على قياس الفساد في العالم ، إلا أن **مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر السيطرة على الفساد، ومؤشر المساءلة وحرية التعبير** الصادرة عن منظمتي الشفافية الدولية والبنك الدولي، هما الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم، إذ تشير البيانات العالمية بناءا على هذه المؤشرات، أن بؤر الفساد في العالم مسّت جميع الدول، حتى تلك الدول التي ترفع لواء الشفافية

والديمقراطية، حيث يشير تقرير المفوضية الأوروبية مثلا، أن الفساد كلّف الاقتصاد الأوروبي سنويا 120 مليار يورو ، رغم إجراءات الوقاية التي اتخذتها دول الأعضاء في الإتحاد.

ثالثا: طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد

لم تبقى الحكومات مكتوفة الأيدي أما استفحال ظاهرة الفساد بل بدلت المجهودات اللازمة لمكافحة الظاهرة مستعملة كل الوسائل المتاحة ، ولعل أهم الوسائل الممكن استغلالها في الوقاية من الفساد ومكافحته ما يلي:

1-الجانب الديني: تنمية منظومة القيم الدينية لدى المواطن ، وتقوية الوازع الديني لدى المواطن وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد ، واستشعار المواطن بمخاطر الفساد عليه وعلى أسرته والمجتمع والدولة عموما ، مما يجعله يساهم في مكافحة الفساد.

2-الجانب التثقيفي : زيادة الوعي بمخاطر الفساد من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني وكافة أجهزة الإعلام، وجعل ذلك ثقافة سائدة في المجتمع وتحسيس كل أطياف المجتمع أن محاربة الفاسد والوقاية منه مسؤولية الجميع اعتبارا من أن أثر الفاسد يمس الجميع أيضا ،فالنتائج الناجمة عن الفاسد تمس الفاسدين والغير فاسدين وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفاسد والوقاية منه

3-الجانب السياسي: إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسئولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الحياة الاجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

الجانب الاقتصادي :توفير مناصب الشغل والتوزيع العادل للثروة من شأنه أن يقضي على كل الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد.

5-الجانب التشريعي : متابعة وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور المستمر في شتى جوانب الحياة ومحاربة الفساد بكل شفافية ، بل وسن قوانين رادعة ضد الفساد وتطبيقها فعلا على مرتكبي الجرائم لخلق خوف وحيطة شديدة لدى أفراد المجتمع من الوقوع في الفساد ، بل والمساهمة في مكافحته .

6-الجانب القضائي :استقلالية الجهاز القضائي والتحلي بالنزاهة وان يمارس دورة بمعزل عن الضغوط والتداخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة ردعية في المجتمع.

7-الجانب الادارى : من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنة وتصميم البرامج التدريبية التي تحس على ذلك، ووضع قوانين لأخلاقيات المهنة في كل الميادين الاجتماعية الثقافية ، السياسية ... إلخ.

8-الجانب البشرى : باختيار الموظفين على أساس الجدارة والشفافية وليس الواسطة والمجاملات ، مما يخلق رغبة في العمل لدى المقبلين على التوظيف ويحفزهم لإبراز كفاءتهم وإبراز قدراتهم ومهاراتهم في الوظائف التي يعملون فيها.

9-الجانب الرقابي : تعزيز هذا الجانب يزيد من التزام الموظف بعمله قدر الإمكان وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية ، الرقابة القبلية والبعدية على أعمال الموظفين.

جانب المشاركة : وذلك يجعل القرارات مبنية على النقاش والحوار بين الرؤساء والمرؤوسين في مناخ من الحرية وتحمل المسئولية.

10- جانب الانتماء والولاء : يجب أن تكون رواتب الموظفين مجزية وكافيه لحياه كريمة لبث روح الولاء للمنظمة والانتماء للوطن ، فالموظف يعمل وفق معيار العائد بمعنى يكون ولائه دائما لمن يدفع أكثر ، وبالتالي على المؤسسات والهيآت أن تشجع وتحفز أعوانها لخلق لديهم ولاء للمؤسسات وليس للأفراد.